وبالبعض استينافا فاعطى كل منها حكمه وخرج بالمتصل
المنفصل فانه يتعدد الظهار قطعا وهو اي المظاهر
به اي بالاستيناف عايد بكل مرة استمتاعا للامساك
زمن كتاب كفارة من الكفر وهو
الستر لانها تستر الذنب ومنه الكافر لانه يستر الحق
تجب بنية بان ينوي الاعتاق او الصوم او الاطعام
او الكسوة عن الكفارة لتتميز عن غيرها فلو
يكفي الاعتاق او الصوم او الكسوة او الاطعام لزوا
عليه وان لم يكن عليه غيرها وبذلك علم انه لا يجب قرنها
بشيء من ذلك بل يجوز تقديمها وهذا نقله في المجموع
في باب قسم الصدقات عن الاصحاب وصححه بل صوبه
وقال انه ظاهر النص لكنه صحح هنا في الرافعي انه
يجب اقترانها به في غير الصوم واذا فقدها وجب
قرنها بجزء المال كما في الزكاة وعلم ايضا انه لا يجب
تعيينها بان ينيد ظهارا وغيره فلو كان عليه كفارات
قتل وظهار واعتق او صام بنية كفارة وقع عن احداها
والمهم يشترط تعيينها في النية بخلاف الصلاة لان

معظم

Copyright © King Saud University

معظم خصالها نازعة الى العبادات فاكتفى فيها باصل
النية فان عين ظهارا واخطأ كان هو في كفارة قتل وليس
عليه الا كفارة ظهار ثم يجزيه والكافر كالمسلم في
الاعتاق والاطعام والكسوة الا ان نية التمييز لا
للتقرب ويكفي ملكه رقبة مؤمنة كان يسلم عبده او
عبد مورثه فيملكه او يقول المسلم اعتق عبدك عن
كفارتي فيجيبه واما الصوم فلا يصح منه لتعذر
قربة ولا ينتقل عنه الى الاطعام لقدرته عليه بالاسلام
واذا ملك وهو مظاهر موسر رقبة مؤمنة لم يجز
وطيء لذلك فيتركه او يقاربه المسلم ثم اعتق وعلم انه
انما يجب نية الفرض لانها لا تكون الا فرضا وهي
اي الكفارة تحرير في عين وستاتي في الايمان ومنها
ايلاء ولعان وان لم يكن فيه كفارة وندر لحاج كما هو
في محالها ومرتبة في ظهار وجماع في نهار رمضان
وقتل وحنثها اي كفارة الثلاث ثلاث اعتاق ثم
صوم ثم اطعام عملا بما يشعر به قوله اي عتاق رقبة مؤمنة
فلا تجزي كافرة قال تعالى في كفارة القتل فتحرير